التنمية الاجتماعية – رؤية سوسيولوجية –

أ . العيد قعدة

جامعة الاغواط – الجزائر

الملخص :

يرجع ظهور المفهوم الحديث للتنمية لتفاعل عدة أحداث و لعل أبرزها ظهور المجتمع الصناعي عقب الثورة الصناعية التي انطلقت من أوروبا ثم ما لبثت آن اجتاحت العالم كله ، و نتيجة لتفاعل العديد من العوامل كإرهاصات نجمت عن الثورة التكنولوجية أدت إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية يشمل النمو و التطور و التغير المخطط له كي يساعد المجتمع على التقدم و حل مشاكله ، و بالتالي فموضوع التنمية من أهم المواضيع التي شغلت بال الكثير من العلماء و المفكرين الاجتماعيين غير أن هذا الموضوع قد انتابه نوعاً من الغموض و كذا الاختلاف بين هؤلاء المفكرين ، و لعلّ ذلك يرجع إلى إخلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية التي تقف وراء دراستها و كون هذا الموضوع يقع في حقل العديد من التخصصات العلمية . فكيف نظرت السوسيولوجيا لهذا الموضوع ؟

Abstract :

The appearance of modern concept of development refers to the interaction of a number of events ,perhaps the most notably one was the industrial society after the industrial revolution which started in Europe and soon it spread all over the world .And because of the interaction of many factors which had been resulted from the technological revolution ,a new concept of development appeared including progression ,development and planned change in order to help the society advance and solve problems .Therefore ,the development subject is one of the most important subjects that preoccupied many scholars and social thinkers .But somehow ,this subject has had an ambiguity and different points of view among these thinkers ,and perhaps ,this is due to the diversified intellectual and ideological points that stand behind its study. Since this subject lies in many scientific disciplines field .so, how does sociology look at this topic?

تمهيد:

إن التنمية كعملية قديمة قدم الإنسان نفسه و لكنها كعلم بدأت في كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين منهم و الماركسيين و ذالك بعد مرور المجتمع الإنساني بالعديد من المراحل المتتابعة،و يرجع ظهور المفهوم الحديث للتنمية لتفاعل عدة أحداث و لعل أبرزها ظهور المجتمع الصناعي عقب الثورة الصناعية التي انطلقت من أوروبا ثم ما لبثت آن اجتاحت العالم كله ، و نتيجة لتفاعل العديد من العوامل كإرهاصات نجمت عن الثورة التكنولوجية و هذه العوامل تفاعلت معاً و أدت إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية في عصرنا الحالي يشمل النمو و التطور و التغير المخطط له لمساعدة المجتمع

على التقدم و حل مشاكله ، و بالتالي فموضوع التنمية من أهم المواضيع التي شغلت بال الكثير من العلماء و المفكرين الاجتماعيين غير أن هذا الموضوع قد انتابه نوعًا من الغموض و كذا الاختلاف بين هؤلاء المفكرين ، و لعلّ ذلك يرجع إلى حداثة هذه القضية أي– التنمية – من ناحية و إلى إخلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية التي تقف وراء دراستها من ناحية أخرى). (1)

وقد تزايد الاهتمام بالتنمية بعد فشل الجهود المبذولة في العقود السابقة لكونها مبنية على مفاهيم ترتكز على الاقتصاد في المقام الأول ، وأهملت الجانب الحضاري الاجتماعي والثقافي لقضية التنمية ، ونظرًا للفارق الشاسع بين الدول المتقدمة ونظيراتها المتخلفة فكّر العلماء و المفكرون في تحليل ظاهرة هذا التفاوت الدولي والوقوف بالتالي على أسباب تخلف دول العالم الثالث ، ورسم إستراتيجيات ملائمة لتنميتها ، إذ نجد علماء الاقتصاد يهتمون بدراسة التنمية الاقتصادية وأساليبها ، أما علماء الاجتماع يسعون إلى التعرّف على معالم البناءات الاجتماعية الجديدة التي بدأت تشهدها بعض الدول بعد توالي حصولها على استقلالها السياسي ، وأخيرًا نجد علماء السياسة يحاولون دراسة الأيديولوجيات والمعتقدات السياسية بهدف التعرّف على التأثير الذي يمكن أن تلعبه في دفع عملية التنمية .

و بتضافر هذه الاهتمامات المتنوعة ظهر مفهوم " التنمية " بوصفه أداة و وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف .

أولا – التنمية و السوسيولوجيا :

لقد شغلت فكرة التنمية عقول الكثير من المفكرين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي ظل التطور الصناعي والتكنولوجي الهائلين ، وما أفرزه من تباعد الهوة بين الدول المتطورة والدول المتخلفة ، و في ظل التطور الاقتصاديالعالمي الكبير ، ظهر اختلال توازني متزايد السرعة بين المجموعتين من البلدان ، الأولى تنمو بسرعة وتتقوى طاقتها الإنتاجية ، والثانية تتقهقر بسرعة وتتدهور طاقتها الإنتاجية ، الأمر الذي دفع المفكرين و العلماء خاصة بعد توالي حصول الدول المتخلفة على استقلالها السياسي إلى النظر في شأن وظروف هذه الدول ، ومن بين العوامل الهامة التي حركت بقوة وجندت العقل البشري هو مقولة أو عامل " التنمية ".

هذه التنمية التي تنطلق في الدول النامية من الواقع السياسي والاقتصاديوالاجتماعي والثقافي للبلد ، ومن ثمّة فإن نقطة البدء تكمن في تصفية نظام التخلف والتبعية ، الأمر الذي تولدت عنه عدة دراسات ونظريات حاولت تحديد السير الحسن للمجتمعات التي تنتهج طريق التنمية ، وقد كان للاقتصاديين دور الريادة في هذا المجال بتقديمهم عدة نظريات ودراسات التي من شأنها الدفع بحركة التنمية والخروج من دائرة التخلف " فقد حاولوا إرجاع التخلف إلى عوامل اقتصادية بالدرجة الأولى إلا أن فشلت العديد من التفسيرات التي قدمت بهذا الشأن أثمرت نقاشًا تمخّضت عنه نظريات تدعم الرأي و أخرى تعارضه " (2) .

أما علم الاجتماع فقد اهتم كغيره من العلوم بموضوع التنمية كونه امتداد طبيعي لدراسات التغير الاجتماعي و الثقافي أو لأنه يشير من الناحية العلمية إلى قضايا عديدة تتعلق بتجارب اجتماعية حية بكل ما تنطوي عليه من ديناميكية وحركية ، و بكل ما يطرحه النمو من مشاكل و حلول للتغلب على التخلف من خلال توجيه النمو في اتجاه أهداف مضبوطة و محدودة تترجم تطلعات المجتمعات النامية ، و لقد أسند للتصنيع الدور الأساسي في عملية التنمية إذ أن " الأخذ بسياسة الإسراع بالتصنيع باعتبارها المنطلق الأول و ربما الوحيد لتحقيق التنمية الاجتماعية "(3) ، و تجدر الإشارة إلى تلك النظرة المتأنية إلى الواقع و المستقبل تدعو إلى إعادة النظر في مسار التنمية من أساسه و هذا ما " اتفق مع دراسة أعدتها مؤسسة **باريلوش** من الأرجنتين بالتعاون مع المركز الدولي للتنمية التي أشارت إلى إهمال الأبعاد الإنسانية في التنمية مما يؤدي إلى آثار يصعب تداركها على المدى القريب" (4) .

و قد اتفق معظم الباحثين و المفكرين من اجتماعيين و اقتصاديين على حتمية إكساب المعرفة العلمية و التكنولوجية باعتبارهما عاملان أساسيان في تطوير البنى الاجتماعية و الاقتصادية لبلدان العالم الثالث لكن " هؤلاء الباحثين و المفكرين و على غرار اختلاف بلدان العالم الثالث حول سياسة التصنيع ، اختلفوا حول الإستراتيجية الملائمة لتطوير تلك البنى و كذلك حول اختيار التكنولوجيا الملائمة " (5) .

و نظرًا للدور الهام الذي تلعبه التكنولوجيا في عملية التنمية ارتأينا أن نعرج عن العلاقة بينهما ، و ذلك في مقاربة نظرية الوجهة السوسيولوجيةاتجاه هذه العلاقة .

ثانيا – دور التكنولوجيا في التنمية :

إن التنمية هدف تطمح إلى بلوغه جل الدول منها الدول المتخلفة و ذلك باعتبارها تغير حضاري شامل و تطوير للمجتمعات اجتماعيا ، تكنولوجيًا و ثقافيًا ، و نجاحها مرهون بتضافر جهود الجميع و تفاعل العديد من القوى سواء على مستوى الأفراد أو الهيئات ، وقد اتسّع الحديث و الحوار حول آليات التنمية و اختلفت معها آراء المنظّرين و المفكرين و الساسة في اختيار النموذج الأمثل للدفع بعملية التنمية .

أما عن الأسس النظرية التي انطلقت منها إستراتيجية التنمية فقد تضارب حولها الاتجاهان السائدان في النظرية السوسيولوجية و هما الاتجاه المحافظ و الاتجاه الرّاديكالي ، " حيث يفسّر ممثلوالاتجاه المحافظ مظاهر التنمية في سلسلة من العمليات التي تقوم على التساند و التفاهم و التوازن و الابتعاد عن الصراع داخل النظام الاجتماعي ... أما أنصار الاتجاه الراديكالي فهم يرجعون عملية التنمية إلى طبيعة و نمط و قوّة الإنتاج و الصراع الطبقي على سياقات تاريخية متمايزة" (6) .

فقد حاول مؤيّدو الاتجاه الأول تبني تفسيرات فيما يخص التنمية أو التحديث ، مع بعض مفاهيم التقليد و الحداثة التي اعتمدوها في التمييز بين سمات المجتمع الحديث و المجتمع التقليدي ، كما ذهب إلى ذلك اميل دوركايم بحيث أن المجتمعات تمر تدريجيًا من مجتمع تقليدي بسيط إلى مجتمع متقدّم أو مجتمع حديث يعتمد التنظيم الرّشيدو التكنولوجيا و التنظيم الاجتماعي ،كما رأى بأن التصنيع و العلم سيحافظان على توازن النسقالاجتماعي للمجتمع ، و أن الصراع الذي يعيشه المجتمع ، سيفقد أهميّته تمامًا عند تأسيس المجتمع الجديد الذي يعتبر النظام الصناعي و التكنولوجي و العلمي أساسه ، كما أن التنمية يراها ماكس فيبر " تحدث من خلال الانتشار الثقافي عن طريق انتقال عناصر مادية و ثقافية من المجتمعات المتقدّمة إلى المجتمعات الأخرى " (7) .

أما النظرة الثانية أو الراديكالية فإنها تعارض أفكار نظرية التحديث القائلة بأن غياب التنمية يعزب إلى غياب القيم التحديثية . بحيث ترى بأن العالم الثالث لا يستطيع تحقيق التنمية والخروج من دائرة التخلف طالما أنه خاضع للرأسمالية الغربية ، فإن تخلف الشعوب هو نتيجة تقدم الرأسمالية على حساب استعمار و استغلال تلك الشعوب ونظرتها للتكنولوجيا ودورها في القضاء على التخلف وتحقيق التنمية التي تنشدها شعوب العالم الثالث فإنهم يرون بأن التقدم التكنولوجي والتوسع الصناعي التجاري قد دفعا البرجوازية إلى تبني نمط الإنتاج الرأسمالي الصناعي وتوسيع نطاقه حتى يسود العالم بأسره ، من خلال انتشار الثقافة البرجوازية في البلدان المتخلفة و هذا ما تنتج عنه التّبعية الكلية والشاملة للرأسمالية ، وللخروج من دائرة التخلف ينبغي الخروج من دائرة التّبعية ويكون ذلك بواسطة الطبقة العمالية التي تزيح الفئة السياسية التي تتعامل مع الرأسماليين ، وتعتمد كذلك على الثروات الداخلية والطاقة البشرية التي تملكها هذه الدول " كما وُجدت تيارات فكرية اعتبرت التكنولوجيا بمثابة مكسب إنساني ليس حكرًا على مجتمع دون آخر" (8) ، وذلك بمساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية ومن ثم ضرورة القبول ببعض الجوانب التي تتماشى والواقع الخصوصي ، وتطوير بعض الممارسات المحلية .

ولقد تطورت التكنولوجيا بشكل سريع ومذهل وحققت مشاريع تنموية ضخمة ، ورفعت من مستوى معيشة السكان من خلال خلقها مناصب شغل عديدة " الشيء الذي أكسبها – أي التكنولوجيا – " الصفة الاجتماعية " لأنها مسّت تقريبًا كل الأفراد " (9) ، الشيء الذي جعل اعتقاد الكثير من المفكرين بأن التغييرات التي مسّت الأبنية الاجتماعية و الأنساق الاقتصادية ، وغيرّت من ملامح الطبيعة مسخرة أيضًا لخدمة الفرد إنما مردّه إلى التكنولوجيا بل هناك من أعتبرها بأنها العامل الوحيد المسؤول عن كل التغيرات مثل " وليام أوغبرن الذي أرجع كل التغييرات التي حدثت في المجتمع وغيرّت من سلوكات الأفراد ونمط معيشتهم إلى العامل التكنولوجي " (10) .

كما يوجد عدد كبير من المفكرين الذين اهتموا بالأثر التكنولوجي في التنمية من أمثال تالكوتبارسونزو ويليام أوغبرن و شنايدر ، حيث لا يسعنا المجال لذكر آرائهم ، و فيما يلي نعرج على أهم نظريات التنمية الصناعية :

ثالثا – نظريات التنمية :

1- نظرية النمو المتوازن :

تنتسب هذه النظرية إلى راغنار نوركس-- RAGNER NERKS الذي اعتمد في تحليله على نظرية الدفعة القوية لرودان ، وقد بدأ تحليله بدائرة مفصلّة لدائرة الفقر المفرغة " بحيث دخلت اقتصاديات الدول النامية في حلقة مفرغة الأمر الذي يؤثر على توفير رأس المال خاصة،بالإضافة إلى الطلب عليه ، وترجع قلة الطلب على رأس المال إلى ضيق السوق وهذا ما يؤدي إلى عرقلة الاستثمار ويكمن الحل في توسيع السوق "(11) ، ونكتشف ذلك من خلال علاقة التلازم هذه :

فقر ⟵ ضعف الدخل ⟵ ضعف الادّخار ⟵ ضعف الاستثمار ⟵ قلة رأس المال ⟵ ضعف الإنتاج ⟵ نقص الدخل .... و تعود الحلقة لتغلق على نفسها .

ضعف الدخل ⟵ قلة الطلب ⟵ ضيق الأسواق ⟵ نقص التشغيل ⟵ ضعفالاستثمار ⟵ ضعف الإنتاجية.....

أما عن الدفعة القوية التي أعتمدها فمفادها إعطاء دفعة قوية للاقتصاد المتخلف و هذا بالاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية خاصة منها القطاعات المنتجة ، و يستوجب تدخّل الدولة التي تجمع الموارد من جميع أفراد المجتمع لتوزيعها على المستثمرين المنتجين،و بهذا يكون الاستثمار في جميع القطاعات دفعة واحدة ، ولا يجب انتظار التقدم البطيء ، فالاستثمار دفعة واحدة ، ثم تتبعها دفعات قوية أخرى تعمل على نقل الاقتصاد المتخلف إلى اقتصاد متقدم ، فبعد الدفعة القوية الواحدة– بما تحمله من استثمار كل الإمكانيات و الموارد مرة واحدة و في كل القطاعات الاقتصادية بدون تمييز– تتخللها فترة انتظار تقوم الدولة فيها بجمع قواها و مواردها و إمكانياتها حتى تتمكن من القيام بدفعة قوية أخرى ، ثم تليها فترة راحة لجمع القوى ، ثم دفعة قوية أخرى وهكذا ... فإن البلد حسب نوركس يحتاج مجموعة من الدفعات القوية لإحداث التنمية و ينظر سوروكين أنه طالما أن أحجام الأسواق هي المقيد الأساسي لمعدلات الاستثمارات في البلدان المتخلفة ، فإن إيجابيات النمو القطاعي المتوازي يتمثل على أنه سوف يقود إلى تعظيم حجم تلك الأسواق ، و منه تكون علاقة ارتباط قوية و موجبة بين النمو القطاعي المتوازن و بين معدل النمو الكلي للدخل القومي ، و على ذلك يجب النظر إلى هذه الإستراتيجية على جانبين :

- من جانب الاستثمارات اللازمة .
- من جانب تزامن الاستثمارات في جهات مختلفة وتحقيق التوازن بين القطاعات المختلفة.

و نظرية النمو المتوازن تفيد بأن أي استثمار ينبغي أن يكون متزامنًا مع عدد من الصناعات التي من شأنها أن تضمن الهدف الذي أقيم من أجله السوق حتى يتوسع ، و بالنسبة لسيتوفيسكي " فإن أهمية نظرية النمو المتوازن للبلدان الأقل نمواً تكمن في تنويع الإنتاج للتصدير بهدف التغلب على المنافسة العالمية في الأسواق و كذلك الحمائية المتبعة من قبل البلدان الأكثر نموًا "(12) .

كما أن التنمية المثلى تستلزم أموالاً تُنفق في إطار الاستثمار العمومي ، و يكون الاستثمار وفقًا لمخطط يسمح باستخدام التكامل على الصعيد الصناعي .

و من الانتقادات التي وُجهت إلى هذه النظرية التي اعتمدت الدفعة القوية والتي ترى أن النمو المتوازن قائم أساسًا على إيجاد تكامل بين القطاعات لكنه أغفل الحقيقة المتمثّلة في ظهور التنافس أحيانًا بين القطاعات لاستعمال العوامل النادرة للإنتاج مثل اليد العاملة الماهرة و رأس المال. " إن إستراتيجية النمو المتوازن بين مختلف القطاعات ليست واقعية بالنسبةللاقتصادياتالنامية ، وتتمثل العراقيل الأساسية في قلة توفر رأس المال و نقص في المهارات و كذلك في العجز المسجل في مجال المرافق الأساسية " (13) .

كما أن هذه النظرية تفترض في نمو البلد من العدم بيد أن أغلب الدول النامية يبدأ نموها من وضع معين يعكس القرارات الاستثمارية السابقة ، كامتلاكها أحيانًا لبعض قطاعات صناعية غير متوازنة ، كما أن هذه النظرية أهملت القطاع الزراعي ، وتركت الارتباط بين القطاعين الصناعي والزراعي ارتباطا وهميًا يجعل من السياسات التي تنتهج في إحدى القطاعين ضعيفة الأثر على القطاع الآخر .

2)- نظرية النمو غير المتوازن :

تنتسب إستراتيجية النمو غير المتوازن للاقتصاديهيرشمان "A.O. Hirchmane" الذي وضع نظريته استنادا إلى النقد الذي وجهه لنظرية النمو المتوازن ، حيث ينطلق من أن النمو الاقتصادي يتحقق حسبه أولا في عدد من القطاعات الأساسية و يؤدي نمو هذه القطاعات إلى إحداث آثار تدفع القطاعات الأخرى إلى النمو سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة .

أما عن الطريقة المباشرة ، فتكون بطلب القطاعات الأساسية على السلع و الخدمات، و أما الطريقة غير المباشرة تكون بواسطة زيادة دخول الأفراد ، و بالمقابل زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية .

و يؤدي الاستثمار في القطاعات الأساسية إلى حدوث اختلال في التوازن ، أما الاستثمارات التي تتولد في الصناعات الأخرى فمن شأنها أن تعمل على استعادة التوازن الذي أختل و هكذا تحدث التنمية تبعًا لأسلوب النمو غير المتوازن على شكل مراحل متتابعة .

و تعتمد نظرية النمو غير المتوازن عند هيرشمان على الاستثمارات الفردية أو بما- يسمى في المفهوم الاقتصادي بالقطاع القائد . إذ تدفع بالمستثمرين إلى إنتاج بعضالسلع التي يزداد

الطلب عليها ، مما يؤدي إلى إهمال قطاعات أخرى في عملية الإنتاج ، ولكن من باب سد الثغرات يُستثمر في القطاعات السابقة مما يؤدي إلى ظهور فجوات يستوجب على المستثمر التوجه إليها و الاستثمار فيها ، و هكذا كلما سدت فجوة من الفجوات تظهر أخرى .

و لإيضاح الرؤية يضرب لنا مثلا حول صناعة المشروبات ، فإذا زاد الطلب على المشروب فإن المستثمرين يسهرون على استثمار و إنتاج هذا المشروب لتلبية الطلب المتزايد عليه ، إلا أن رفع كمية هذا المنتوج يخلق نقصان منتوج آخر مثل نقص الزجاجات التي يوضع فيها هذا المشروب ، و يتوجه المستثمرون إلى الاستثمار في صناعة الزجاجات ، و لكن ما إن توفرت الزجاجات حتى يظهر نقص في المواد الأولية لصناعة هذا المشروب وهذا سيؤدي بالمزارعين لزيادة الاستثمار في هذه المادة ، و هكذا يبقى التخلف الاقتصادي هو الأساس في عملية التنمية .

وعليه فإن نظرية النمو غير المتوازن قائمة على أساس توجيه الجهد إلى عدد محدود من القطاعات التي تتّصف بالتفوق على غيرها من القطاعات في التحفيز على القيام باستثمارات في قطاعات اقتصادية أخرى و لكن ما هي القطاعات التي يمكن أن تتمتع بهذه الأهمية و يمكن أن تقوم بالدور القيادي ؟

فيرد هيرشمان على ذلك بالتفرقة بين الصناعات التي تملك آثار الدفع إلى الأمام و تلك التي تملك آثار الدفع إلى الخلف .

أ- الصناعات التي تملك آثار الدفع إلى الأمام :

يقصد بها تلك الصناعات التي ينجم عن قيامها الاستثماري في الصناعات اللاحقة التي تستخدم منتجاتها كموارد لها ، مثل صناعة استخراج النفط ينجم عنها تحفيز حول صناعة التكرير ، و صناعة الحديد و الصلب مثلا سيؤدي إلى إيجاد صناعات تستخدم تلك المصنوعات الحديدية ، و هكذا فإنه حسب ألبرت هيرشمان" فإنه مهما كانت الاستثمارات يبقى دائما الاقتصاد يعيش إختلالات في نموه وعلى هذا يجب أن تعبأ كل الموارد في قطاع واحد الذي يؤدي إلى تطوير جميع فروع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى " (14) .

ب – الصناعات التي تملك آثار الدفع إلى الخلف :

يقصد بها الصناعات التي ينجم عن قيامها التحريض على الاستثمار في الصناعات التي تتكفل بالمواد الأولية ، و مثال على ذلك قيام صناعة الحديد و الصلب الذي يستلزم قيام صناعة استخراج الحديد الخامو المتمعن في فحوى هذه النظرية يدرك أنها تعبر عن الواقع الاقتصادي الذي مرت به الدول الغربية في تطورها و ذلك للدور الذي تلعب□□ال□□ا□رات□الفردية في توجيه الاستثمار بصفة غير متوازنة هدفها تحقيق أكبر قدر من الربح في أقصر وقت ، كما أنها ركّزت على قطاعات و أهملت أخرى .

3)- نظرية أقطاب النمو :

ترجع الفكرة الأساسية في هذه النظرية إلى الأستاذ فرانسوا بيروحيث يؤكد في دراسته الاقتصاديةو الخاصة بالمجتمعات المتقدمة ."أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة و في كل مكان ، ولكن يتجلى في أماكن أو نقاط تسمى بأقطاب النمو"(15) .

" إن هذه النظرة تعتمد على سياسة التمحور التي تجمع اتجاهين متكاملين ، فهي مرتبطة بالنمو غير المتوازن عن طريق الدور الذي تلعبه الصناعات الأساسية و تشتمل على عدة عناصر أخرى إذا أخذنا بعين الاعتبار الموقع الجغرافي و ما يقدمه من تسهيلات " (16) .

ففي حالة البلاد المتخلفة يرى فرانسوا بيرو أن القيام بعملية التنمية الاقتصادية بواسطة هذه النظرية يتطلب إضافة إلى التغييرات التقنية تغييرات ذهنية و اجتماعية التي من شأنها أن تهيئ المناخ الملائم لانتشار آثار هذه الأقطاب ، و تنطوي هذه الأقطاب في أغلب الأحيان على صناعات أساسية تتّسم بالحركة و النشاطو التنمية التشجيعية لمختلف الأنشطة المتكاملة ، كما يفرق فرانسوا بيرو بين أقطاب النمو و أقطاب التنمية .

فالأولى خاصة بالمجتمعات الصناعية المتقدمة نظرًا لكون الوسط الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي مهيئًا لممارسة هذه الأقطاب لعملها.

أما " أقطاب التنمية هو اصطلاح للمجتمعات المتخلفة نظرًا لكون التنمية الاقتصادية في هذه المجتمعات تتطلب الاهتمام في نفس الوقت بالعوامل الفنية و الاجتماعية للعمال و الفلاحين" (17) .

و بذلك تكون للمجتمعات فرصة القيام بالتنمية الاقتصادية بواسطة إقامة هذه الأقطاب شريطة أن تسهل انتشار آثار و فعّالية هذه الأقطاب.

فقطب النمو الذي هو " عبارة عن وحدة اقتصادية رائدة أو مجموعة مركبة من الوحدات التي إما أن تكو ن مؤسسات رائدة ، أو أن تتألف من صناعات رائدة " (18).

فهذه الوحدة أو الوحدات الرائدة تنجم عنها آثاراً واضحة من خلال :

- التدفقات السلعية المطلوبة و المعروضة .
- تدفق الاستثمارات .
- التقنيات و التجديدات المحرضة .

و من ممارسات أقطاب النمو هو أن يظهر بما بما يسمى " بآثار الترابط " التي تحدد العلاقة بين مؤسسة و أخرى ، فإذا ارتفعت مثلا إنتاجية مؤسسة " أ " التي يكون لها ارتباط مع المؤسسة " ب " كأن تقدم لها مواد خام أو مواد أولية فيتّحتم إذن على المؤسسة " ب " أن ترفع هي الأخرى من إنتاجيتها . و" من إفرازات هذه النظرية أن تنتج ظاهرة التمحور من خلال إقامة حركة بشرية ونقدية بين المركز والمحيط المباشر،و أن التسيير العادي لقطب النمو يؤدي إلى تغيير بنية السكان و كذلك البنى الأخرى التقنية، الإدارية، المالية تفترض التنمية المتمحورة تغييرًا مسبقًا للمحيط " (19) .

و من الانتقادات التي وُجّهت إلى هذه النظرية أن الممارسة العملية التي تحدثها أقطاب النمو في وسط لم يكتمل من الناحية الاجتماعية و الثقافية يؤدي إلى إختلالاتاقتصادية و اجتماعية ، كذلك تؤدي أقطاب النمو إلى تركيز الاستثمارات و التجديدات التقنية في منطقة دون غيرها وهذا ما يولّد اللاتوازن كما لوحظ أن هذه النظرية اعتمدت النواحي الاقتصادية و أهملت النواحي الاجتماعية.

4)- نظرية الصناعات المصنعة:

انطلاقا من الدراسة التي قام بها فرانسوا بيرو و الخاصة بالروابط بين الصناعات فإن ديبرنيس --Debernis. G .D يؤكد في أبحاثه و دراساته " إن تلك الآثار التصنيعية التي تؤدي إلى إيجاد و قيام صناعات بواسطة صناعات أخرى " (20) ، و " أن عملية التصنيع ليست مجرّد إقامة مصانع ، فالقضية ليست قضية الإختيار بين الصناعات ثقيلة أو خفيفة بل هي قضية معرفة القطاع الصناعي الذي من شأنه أن ينهض بعملية التنمية الشاملة "(21) ، ذلك هوالإطار الذي تندرج فيه نظرية الصناعات المصنعة التي أتى بها ديبرنيس.حيث تبدو عملية التصنيع بمثابة تحويل للمجتمع كله عن طريق نظاممنسق من الصناعات ولا يتمثل ذلك في خلق الصناعات فقط ، بل في خلق تكامل بين مختلف الأنشطة الصناعية ، " فلكل صناعة زبائن و ممونين من صناعة أخرى ، و ذلك هو محور الصناعات المصنعة التي أتى بها " ديبرنيس" الصناعات التي تسمح بإقامة تصنيع حقيقي " (22) ، فتبعًا لوجهة النظر هذه فإن كل صناعة قادرة على توليد صناعات أخرى ، أو أن تساهم في إيجاد صناعات أخرى تعتبر صناعة مصنّعة ، و هذه الآثار المولدّة للنشاطات تكون ممارستها في اتجاهين الاتجاه إلى الأمام و الاتجاه إلى الخلف أو الاتجاهين معاً ، ومثال على ذلك الصناعات الاستهلاكية التي تتميّز بروابط خلفية مرتفعة بحيث تحتاج المواد لعدة مراحل لتصل إلى المرحلة التصنيعيّة الأخيرة ، عكس الصناعات الإستخراجية التي تتميز بروابط أمامية مرتفعة ، أما الصنف الثالث من الصناعات التي ترتبط بالاتجاهين معًا الأمامي و الخلفي نجد مثلا الصناعات الميكانيكية.

كما تؤكد هذه النظرية على وجوب توفر و تهيؤ كل الظروف الاقتصادية و الاجتماعيةلانتشار كل الآثار التي تنجم عن التصنيع ، و في حالة عدم توافر و كفاية هذه الشروط فإن ممارسة هذه الآثار تكون غير كاملة " على الصناعة المصنّعة أن تسهّل عملية التكامل الاقتصادي و تسمح بإنشاء تنمية ، و تدخل الزراعة ضمن هذه الظاهرة التصنيعية ، إذ أن الزراعة لا تستلزم فائضًا قابلاً للتسويق فحسب ، بل تصبح بدورها سوقًا للصناعة " (23) .

كما يمكن لهذه الصناعات أن يمتد آثارها إلى خارج حدود الاقتصاد الوطني كما هو الحال لبعض الشركات الأوروبية التي امتد تأثيرها إلى خارج البلدان الأخرى ، حتى تتم عملية التكامل الصناعي و لنجاح تطبيق هذا النموذج في البلدان الناميةفقد اشترطدوبرنيس جملة من الشروط نجملها في ما يلي:

- ضرورة وجود سوق واسعة .
- ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد .
- ضرورة وجود موارد مالية و مادية .
- ضرورة وجود جهاز للتخطيط .
- ضرورة القيام بإصلاح زراعي (24) .

و من بين الانتقادات التي وُجّهت إلى هذه النظرية هي انخفاض القدرة على التوظيفواستيعاب اليد العاملة وهجرة العمل الزراعي ، وكذلك التكاليف الجد باهظة لهذه الصناعات ، الشيء الذي يجعل هذه الدول في تبعية مالية للخارج .

كما أن القيام بالمشاريع الصناعية الضخمة في وسط اجتماعي و اقتصادي غير مهيأ لذلك ينتج عنه إختلالات رهيبة سواء داخل هذه المشاريع أو في المحيط الذي وُجدت فيه المشاريع ، كما يفترض دوبرنيس إيجاد سوق إقليمية واسعة ، الشيء الذي تفتقر إليه الدول النامية .

خاتمة :

و كخاتمة لما سبق فان فموضوع التنمية الاجتماعية موضوعا شائكا و واسعا كونه مرتبطا بالعديد من المتغيرات و الأبعاد وله علاقة بالعديد من التغيرات في الكثير من المجالات سواء منها اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أوإيديولوجية أو ديموغرافية... و نتيجة كذالك لتداعي العديد من الإرهاصات سواء منها الداخلية أي داخل الحدود الجغرافية أو خارجها ، و كونها – أي التنمية الاجتماعية – تقع في اهتمام العديد من التخصصات و العلوم الاجتماعية الأخرى ، و كذاك باعتبارها امتدادا طبيعيا لدراسات التغير الاجتماعي و الثقافي و إنها تثير من الناحية العملية قضايا عديدة تتعلق بتجارب اجتماعية حية بكل ما تنطوي عليه من دينامية و بكل ماتطرحه من مشاكل و حلول للتغلب على التخلف و من خلال توجيه النمو في اتجاه أهدافمضبوطة تترجم تطلعات المجتمعات للتقدم و خاصة منها المجتمعات النامية.

*** قائمة المراجع :**

1 – هناء حافظ بدوي ،التنمية الاجتماعية – رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية– دار المعرفة الاجتماعيةالإسكندرية ،200، ص 87 .

2– سويدي الحسيني ، التنمية و التخلف ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1996 ، ص 50 .

3 – . نبيل السامولطي ، علم الاجتماع التنمية ، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة المصرية للكتاب مصر،1978، ص 09 .

4– أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية و حقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث الازاريطة ، الإسكندرية، 2009، ص 8 .

5- نور الدين بومهرة ، ملاحظات حول فشل بعض سياسات التصنيع وإستراتيجيات التنمية في العالمالثالث – حالة العالم العربي – مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، العدد 12 ، سنة 1999 ، ص 32.

6 – علي غربي ، يمينة نزار ، التكنولوجيا المستوردة و تنمية الثقافة العمالية بالمؤسسةالصناعية ، مخبر علم الإجتماعالإتصال ، جامعة منتوري ، قسنطينة 2002 ، ص30 .

7 – نفس المرجع ، ص 31 .

8 – نفس المرجع ، ص35 .

9 – نفس المرجع ، ص 36 .

10- نفس المرجع ، ص 36 .

11 – جمال الدين لعويسات ، التنمية الصناعية في الجزائر – على ضوء دراسة الحديد و الصلب – 1968 – 1978 ، ترجمة الصديق سعدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982 ، ص05 .

12 – نفس المرجع ، ص 06 .

13 – نفس المرجع ، ص 07 .

14- نامق صلاح الدين، نظريات النمو الإقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة،1996 ، ص 224 .

15- François Perroux , l'économie du XX siècle , P.U.F, Paris 1969 , P 179 .

16- جمال الدين لعويسات ، مرجع سابق ، ص 09 .

17 - François Perroux , Op .Cit , P 179 .

18 - Ibid, P 119.

19- جمال الدين لعويسات ، مرجع سابق 10.

20 - G . De. Bernis , « Les Industries industrialisante et les options Algérienne »in « La revue du tiers monde » Tome XII , N°47 juillet 1971 , P 416 .

21- جمال الدين لعويسات ، مرجع سابق 10.

22- نفس المرجع ،ص10.

23-نفس المرجع ،ص10.

24- للمزيد من الإيضاح و التفصيل ارجع إلى :

- Benissad. M^{ed} El Hocine, Economie et développement de L'Algérie, O.P.U, Alger, 2eme Edition 1982, P142 .